

مستقبل العمل هنا: منظور نسوي إقليمي حول آثار كوفيد-19

بيروت – 24 نيسان، 2020

بقلم فرح دعبس، مديرة برامج مشروع النسوية السياسية الإقليمي لمؤسسة فريدرش إيبيرت
ترجمة رنا سعادة، ورسومات رواند عيسى

ما برح قادة العالم والاقتصاديون وأصحاب الأعمال وعمالقة التكنولوجيا، في السنوات الأخيرة، يناقشون كيف ستغير ما تسمى بالثورة الصناعية الرابعة¹ طريقة حياتنا وعمالنا. وبالرغم مما يعتبره البعض وعداً بمستقبل اقتصادي أعظم، تتوقع النسويات اتساع الفجوة بين الجنسين²، وحدثت تفاوت اقتصادي أعمق. تلك الفجوة وذلك التفاوت سيضيفان تحديات معوّقة للمرأة والفئات الأكثر هشاشةً من الناحية الاقتصادية في عالم العمل المستقبلي إن تُركا دون معالجة. كما أثارت النسويات مخاوف بشأن التركيز الضيق على الثورة الصناعية الرابعة كمحرك رئيسي في تشكيل ما يسمى "[مستقبل العمل](#)". وحثن أصحاب المصلحة وواضعي السياسات على النظر إلى التغيير المناخي والتغيير الديموغرافي، كقوى دافعة إضافية وراء التغييرات القادمة، فكلاهما سيضع بلا شك ضغوطاً اقتصادية غير مسبوقة على النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

إنّ هذه المناقشات والمخاوف والتنبؤات حول المستقبل الذي لم نُعدّ له بشكل كافٍ بعد، تتحول حالياً وبسرعة إلى واقع، وذلك بسبب جائحة كوفيد-19.

ضمن إطار تحليل نسوي، ستناقش هذه المقالة — من منظور المساواة بين الجنسين، ومع التركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا — الروابط بين التغييرات التي تحدث حولنا اليوم بسبب الجائحة، والتغييرات التي من المتوقع أن تشكّل "مستقبل العمل".

تفشي الرقمنة³

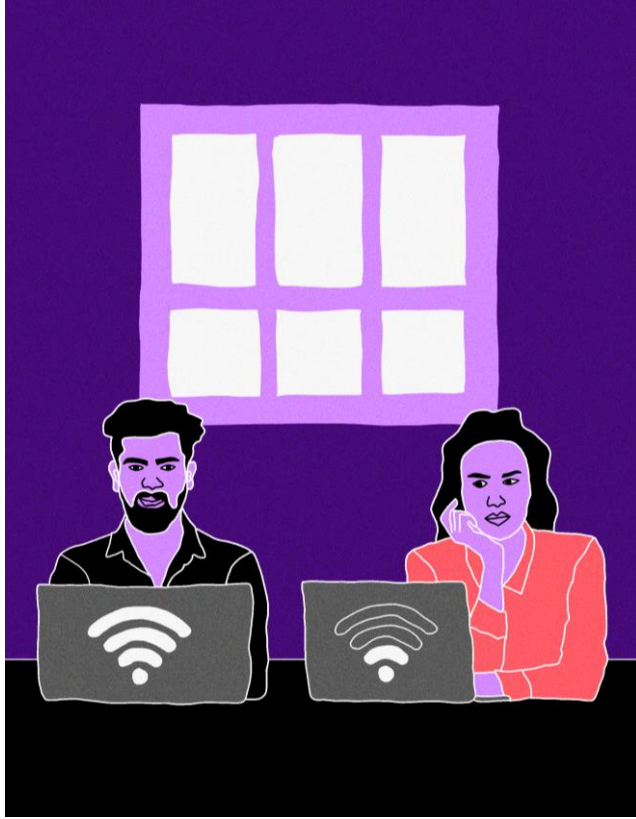
يواجه حالياً أكثر من [ثلاثة مليارات شخص](#) حول العالم شكلاً من أشكال الإغلاق بسبب جائحة كوفيد-19، حيث تلقى مئات الملايين تعليماتٍ للعمل من المنزل. وقامت الشركات والمدارس والجامعات والمحلات التجارية، وحتى

¹ إن الثورة الصناعية الرابعة هي مزيج من التقدم التكنولوجي في الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والهندسة الوراثية، والحوسبة الكمومية، وغيرها من التقنيات.

² لدى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حالياً أكبر فجوة بين الجنسين عالمياً.

³ الرقمنة أو التحويل الرقمي هو « تحويل النص أو الصور أو الصوت إلى شكل رقمي يمكن معالجته بواسطة الكمبيوتر ».

الصالات الرياضية، بتسريع انتقالها نحو رقمنة عملياتها، وذلك لمواصلة العمل أثناء الحجر الصحي. بالنسبة للبعض منا، كان هذا الانتقال سلساً نسبياً، ولكن بالنسبة للأغلبية، لم يكن الأمر كذلك.



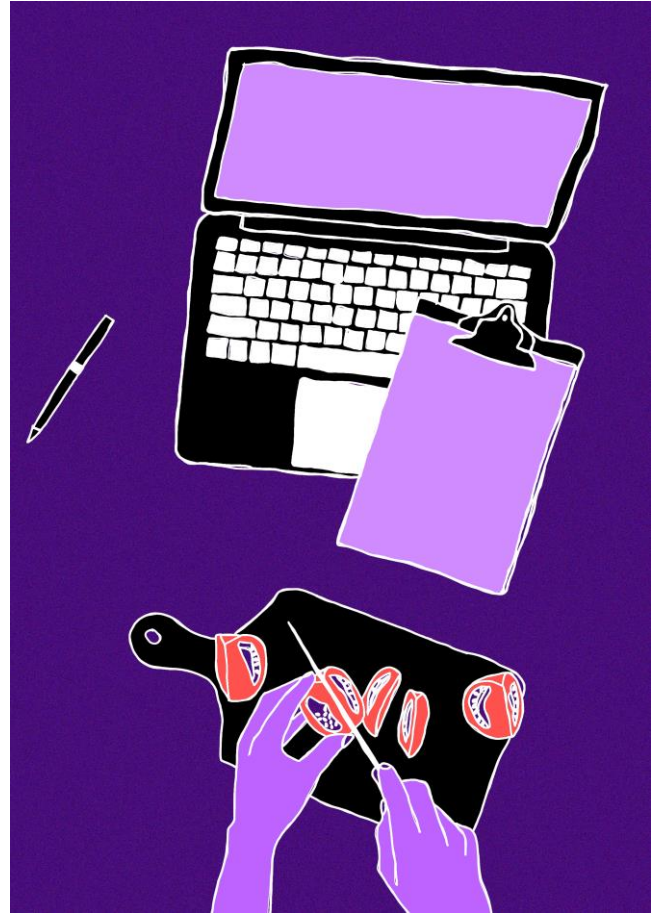
وتماشياً مع المخاوف العامة المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة والرقمنة، أبرزت النسويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مخاوفهن بشأن العقبات التي تستبعد النساء تلقائياً من المشاركة في سوق العمل الرقمي. وتتضمن هذه المخاوف: عدم وجود بنية تحتية مناسبة للوصول لخدمات الإنترنت ذات النطاق العريض عبر مختلف البلدان في المنطقة، خاصة في المناطق الريفية، حيث يقل احتمال هجرة النساء إلى المدن بحثاً عن عمل مقارنةً بالرجال، والفجوة الرقمية بين الجنسين (في العراق مثلاً، [51% فقط](#) من النساء يستطعن الوصول إلى الإنترنت، مقارنةً بـ 98% من الرجال)، وانتشار الأمية الرقمية (كما الأمية ذاتها)، خاصة بين النساء الأكبر سناً. وبالتالي، يجب إزالة هذه العقبات، نظراً لأن الإنترنت والتكنولوجيات الرقمية سرعان ما أصبحت من متطلبات ليس الحصول على عمل لائق فحسب، بل المشاركة الثقافية والسياسية أيضاً.

بالإضافة إلى ذلك، وبحسب شبكة "المرأة في العمل غير الرسمي: العولمة والتنظيم" (WIEGO)، فإن [62% من النساء](#) العاملات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هنّ عاملات غير رسميات، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد، مع الانتشار المتوقع للعمل الرقمي الحر عبر العالم. تتخذ بعض الحكومات في المنطقة حالياً تدابيراً لحماية العاملات/ين الرسميات/ين في القطاعين العام والخاص، وذلك عبر تزويدهن/م بالضمان الاجتماعي خلال الجائحة. لكن في معظم أنحاء المنطقة، يخشى العمال/ات غير الرسميين/ات من عدم تمكّينهم/ن من إعالة أنفسهم/ن وأسرهم/ن اقتصادياً، مما يدفع العديد منهم/ن بالمخاطرة بصحتهم/ن وصحة الآخرين لكسب بعض الدخل على الرغم من نصحتهم/ن بالحجر الذاتي. ومع عدم وجود تأمين صحي أو شبكات أمان اجتماعي لدعمهم/ن بنفس الطريقة التي يتم دعم نظرائهم/ن المعيّنين رسمياً (مهما كانت محدودية هذا الدعم)، فإنّ هؤلاء العمال/ات معرضون/ات لخطر أعلى من المعتاد، أي أن يغرقوا/ن أكثر في العمالة الناقصة أو العمالة الفقيرة أو حتى البطالة. وبالتالي، تُعتبر خطط الضمان الاجتماعي التي تحمي العمال/ات الموسميّين/ات واليوميّين/ات، ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى للمساعدة في رفع عبء الأزمة الصحية والاقتصادية الحالية، وكذلك لحماية العمال/ات غير الرسميين/ات في المستقبل.

إثقال الكواهل المثقلة

في الوقت الذي تزوّد فيه الرقمنة الموظفات/ين بفرص للعمل عن بعد وبساعات عمل أكثر مرونة، أدانت النسويات في المنطقة الخطاب الذي يشجع المرأة على تحقيق التوازن بين الحياة الشخصية والحياة العملية من خلال المشاركة في سوق العمل عبر العمل من المنزل. إذ تتبع مخاوفهن من أن الملايين من النساء في المنطقة مقصيات من الحياة العامة ومحصورات في نطاق فضائهن الخاص، ويتوقع منهن اجتماعياً أن يكنّ وحدهن المسؤولات عن أعمال الرعاية⁴ داخل الأسرة، بغض النظر عما إذا كان لديهن عمل آخر مدفوع الأجر أم لا. يتزايد عبء الرعاية المنزلية خلال هذه الجائحة، وذلك مع مطالبة السلطات الصحية بممارسات للحد من انتشار الفيروس، مثل التنظيف وغسيل الملابس المكثفين. كما أدت الأشكال المختلفة للإغلاق إلى إلزام النساء بطهي كل وجبة، وبتدريس الأطفال في المنزل، وبرعاية المرضى، وغيرها من الأعمال الرعائية. يضع عبء استثنائياً على أكتاف النساء المثقلات أصلاً، ويعيد إنتاج وتعزيز الأدوار الجندرية التقليدية.

يقع على الحكومات مسؤولية مواجهة هذه التصورات التقليدية للأدوار الجندرية التي تعزز التمييز ضد النساء، بتبنيها سياسات تحويلية لأجل المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، أظهرت سياسات الاستجابة لجائحة كوفيد-19 عبر المنطقة، أنه ما زال على الحكومات أن تتبنى هذه المسؤولية بالكامل. ففي الأردن مثلاً، وعندما أعلنت الحكومة تعليق الدراسة في المدارس في منتصف آذار 2020، سمحت بعض مؤسسات القطاع العام، مثل وزارة المالية، للأمهات العاملات — وليس الآباء — بأخذ [إجازة طارئة مدفوعة الأجر للعناية بالأطفال](#). إن مثل هذه القرارات لا تفشل في مواجهة ما يسمى "عقوبة الأمومة" فحسب، والتي تميّز في سياق العمل ضد الأمهات العاملات بشكل منهجي مقارنةً بالآباء العاملين أو العاملات اللواتي ليس لديهن أطفال وتعيد تأكيد مكانة المرأة الثانوية في سوق العمل، إنما تلتزم أيضاً بالتقسيم الأبوي المعياري المغاير جنسياً للعمل (أي نموذج المعيل الذكر والأنثى القائمة بأعمال الرعاية)، والذي أضّر بالنساء على كل المستويات لعدة قرون.



⁴ يتكون عمل الرعاية من الأنشطة التي تتطلب استثمار الوقت والطاقة لضمان رفاهية الآخرين، والتي تخدم في نهاية المطاف المجتمع الأوسع. وقد تكون هذه الأنشطة مقابل أجر أو بدون أجر.

علاوة على ذلك، تلعب الدول العربية دوراً رئيسياً في سلسلة الرعاية العالمية، حيث تستضيف أكبر عدد من عمال/ات المنازل المهاجرين/ات في العالم—3.16 مليون في 2015، [بحسب منظمة العمل الدولية](#)—والذين في غالبيتهم العظمى من النساء. وبالرغم من ذلك، لم تصادق أي دولة في المنطقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية بعنوان "اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين (رقم 189)"، والتي تهدف إلى وضع معايير لضمان العمل اللائق للعمال/ات المنزليين/ات. ونظراً لتفشي فيروس كورونا المستجد حالياً، فقد حددت [منظمة العمل الدولية](#) [العمال/ات المهاجرين/ات](#) كأحدى الفئات الأكثر هشاشة. إن العاملات المنزليات في المنطقة متأثرات سلباً بالجائحة أكثر من العمال المهاجرين عموماً، وذلك بسبب شروط عملهن تحت نظام "الكفالة" القمعي، بالإضافة إلى النظام الأبوي السائد.⁵ إذ أن حرية تنقلهن حالياً أكثر تقييداً من المعتاد، فهن مقيدات بساعات عمل غير محدودة، ويعملن في ظل ظروف عمل تتسم بالاستغلال. وبما أن عقودهن أيضاً غير آمنة، نظراً لعدم خضوعها لقوانين العمل الوطنية في دول المنطقة، يصبح الأشخاص الذين تعيلهن هؤلاء العاملات في وطنهن الأم معرضين لخطر فقدان أمنهم المالي. علاوة على ذلك، وبالنسبة للعاملات المنزليات اللواتي فررن من صاحب/ة العمل المتعسف/ة بدون مستنداتهن الورقية، [تصح اختبارات الإصاغة بكوفيد-19 متعذرة](#). ففي لبنان مثلاً، رفضت السلطات إجراء اختبارات كوفيد-19 للأشخاص الذين لا يحملون وثائق، وطلبت منهم حوالي 500 دولار أمريكي للاختبار، وهو سعر باهظ لا يستطيع الكثير من الناس دفعه. وبالتالي، وعند صياغة سياسات الاستجابة لجائحة كوفيد-19، يجب مراعاة الظروف الخاصة بهؤلاء العاملات ومعالجتها بشكل مناسب لضمان حقوقهن ووصولهن للخدمات الأساسية.

كان العالم متجهاً نحو أزمة رعاية حتى قبل تفشي جائحة كوفيد-19، وذلك بسبب ارتفاع نسبة الشيخوخة بين السكان، والتغير في ديناميات الأسرة، وتخفيض الإنفاق الحكومي على خدمات الرعاية وتدابير الحماية الاجتماعية، وكذلك التغير المناخي (فمثلاً، ستؤدي ندرة المياه الناجمة عن التغير المناخي إلى عمل رعاية إضافي للنساء والفتيات، مثل جمع المياه والاعتناء بالأرض). لكن مع انتشار الوباء الحالي، وصلت هذه الأزمة بشكل مختلف وبشكل أشد بكثير مما كان متوقعاً. فقد وصلت خدمات الرعاية الصحية لمرحلة الإنهاك، حيث أصبح/ت العاملات/ين في مجال الرعاية الصحية—[70٪ منهم من النساء](#)—منهكات/ين ومرهقات/ين، وذلك بسبب نقص عدد الموظفات/ين، وساعات العمل الطويلة، والمخاطر الصحية العالية. ففي إسبانيا، مثلاً، والتي تُعتبر من الدول الأكثر تضرراً بالوباء، [14٪ من المصابات/ين هن/م من أخصائيات/بي الرعاية الصحية](#). وفي حال تأثرت دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالفيروس بشكل كبير، قد تصبح هذه النسبة أعلى، وذلك نظراً لأن أنظمة الرعاية الصحية في العديد من بلدان المنطقة أضعف من تلك الموجودة في إسبانيا، وكما أن معدات الحماية الشخصية المحدودة نتيجة تعطل سلاسل الإمداد العالمية وانخفاض قدرة التصنيع على نطاق واسع. بالإضافة إلى ذلك، إن المخاطر الصحية للعاملات/ين في مجال الرعاية الصحية ليست جسدية فقط، إذ تشير الدراسات حول حالات التفشي الوبائي السابقة، أن العاملات/ين في مجال الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية معرضات/ون أيضاً للإصابة بأمراض نفسية، مثل [اضطراب ما بعد](#)

⁵ تعرّف منظمة العمل الدولية نظام الكفالة أنه نظام "يحرم العامل/ة المهاجرة/ة من حق الإنسان الأساسي في حرية الحركة. ويتحكم صاحب/ة العمل في تنقل العامل/ة بموجب نظام الكفالة، وذلك من خلال حجز جوازات سفره/ا، وسيطرته/ا القانونية على قدرته/ا على تغيير العمل والخروج من البلاد".

الصدمة. وفي مصر مثلاً، يفوق عدد النساء في طواقم التمريض **عدد الرجال بنسبة 10 إلى 1**، وفي حال عدم توفر معدات وقاية كافية، قد يواجه عدد كبير من النساء في قطاع الرعاية الصحية ظروف عمل خطيرة.

منذ سنوات والنسويات يدعين إلى استثمارات أكبر في أنظمة الرعاية. والآن إن الأمور أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، ليس للاستثمار في أنظمة الرعاية الوطنية فحسب، ولكن لضمان وتعزيز حقوق عمال/ات الرعاية أيضاً. من الضروري أن تُدرك المجتمعات والحكومات في المنطقة أهمية أعمال الرعاية المدفوعة وغير مدفوعة الأجر في دعم الاقتصاد، كما يجب أن يُعاد توزيع هذه الأعمال بشكل عادل بين المجتمع والدولة والقطاع الخاص (حيث تأخذ الدول زمام المبادرة في جهود إعادة التوزيع). وأخيراً، عندما تكون هذه الأعمال مدفوعة الأجر، يجب أن تقيّم بطريقة تتناسب مع مستوى الجهد المبذول ومستوى الخبرة اللازمة لأداء هذه الأعمال.

الجانب "الأخضر" المشرق؟

إذا تجاهلنا جميع الاعتبارات الأخرى، ونظرنا إلى الأمور حصرياً من منظور بيئي، نجد أن التدابير الصارمة التي أُتخذت لإبطاء الوباء كان لها آثار بيئية إيجابية غير مقصودة. إذ أن مستويات التلوث —على الأقل خلال مدة الإغلاق— قد انخفضت في جميع أنحاء العالم وبشكل ملحوظ، وذلك نظراً إلى محدودية الرحلات الجوية، وانعدام التنقل اليومي إلى المدارس وأماكن العمل، وإغلاق المصانع مؤقتاً، والانخفاض الكبير في الطلب على النفط. إضافة إلى ذلك، مع تعطل سلاسل الإمداد عالمياً بسبب الجائحة، بدأت بعض دول المنطقة (مثل مصر والأردن) في البحث عن طرق لزيادة الإنتاج الغذائي المحلي. وهكذا سيؤدي هذا التعطل في عملية استيراد وتصدير الأغذية إلى انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة، كما سيمهد لمزيد من السيادة الغذائية الوطنية في مختلف بلدان المنطقة، مما سيُحدث تقدم في قضية العدالة البيئية.

من المرجح أن تكون أزمة كوفيد-19 مؤقتة، بعكس الأزمة البيئية.⁶ وعلى الرغم من أن اقتصادنا العالمي سوف يعيد تشغيل نظامه الرأسمالي والنيوليبرالي بمجرد أن تتاح له الفرصة، لكننا نرى الآن تلميحات لممارسات خضراء بديلة (مثل زيادة الإنتاج المحلي)، والتي قد تسرع الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.⁷ وبالرغم من ذلك، يجب أن نضع في الاعتبار أن الانتقال إلى اقتصاد أكثر خضرة لن يترجم تلقائياً إلى مجتمعات أكثر عدالة بين الجنسين. إذ تنشأ مخاوف متعددة عندما يتعلق الأمر بتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في سياق العمل في القطاعات الخضراء.

تُعتبر الزراعة أكبر قطاع لتوظيف النساء في المنطقة، لكنهن، وفي أغلب الأحيان، عليهن أن يتحملن ظروف عمل استغلالية وغير آمنة. تشمل هذه الظروف الفجوة الواسعة في الأجور بين الجنسين، والتحرش الجنسي، والتعرض

⁶ للمزيد من المعلومات عن كوفيد-19 والتغير المناخي، انظري

»The corona recovery must be green.« <https://www.ips-journal.eu/topics/environment/article/show/the-corona-recovery-must-be-green-4208/>

⁷ بحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "يعرّف الاقتصاد الأخضر أنه منخفض الكربون، ذو كفاءة في استخدام الموارد ولديه الشمولية الاجتماعية. في الاقتصاد الأخضر، تنمو العمالة بالاستثمار العام والخاص في الأنشطة الاقتصادية، والبنية التحتية والأصول التي تقلل من كميات الكربون المُنبعث والتلوث، وتُعزز من كفاءة استخدام موارد الطاقة، وتمنع فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية".

لمواد خطرة على الصحة، والعمل غير الرسمي الذي يحرمهم من حقوقهم كعاملات. لكن هناك بصيص أمل، إذ في المغرب مثلاً، حيث تمثل النساء ما يقرب من نصف عمال الزراعة، [مُنحت المساومة الجماعية والتفاوض بشأن عقد نقابي للعاملات](#) عدد من الحقوق العمالية للمزارعات، بما في ذلك إجازة الأمومة، وأجر متساوي للعمل المتساوي، وتوفير الرعاية الصحية. وبالتالي، ينبغي تكرار هذا النهج في تحسين ظروف عمل العاملات في الزراعة، وبسرعة عاجلة، عبر دول المنطقة.



وبالرغم من العدد الكبير من النساء العاملات في الزراعة، فإن النساء في المنطقة لا يملكن إلا 5 في المئة فقط من الأراضي. ويرجع ذلك إلى القوانين التمييزية (مثل عدم المساواة في الميراث)، والمعايير الثقافية التي توفر للرجال المزيد من الموارد المالية، خاصة في اقتصاد يستثمر في القطاعات الخضراء. وبما أن دول المنطقة تزيد من استثماراتها في هذه المجالات، فإنه من المتوقع أن يزداد الطلب على الأراضي المخصصة للزراعة والطاقة المتجددة. علاوة على ذلك، مع ازدياد عدد بلدان المنطقة التي تستثمر في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتخفيف من مخاطر التغير المناخي، ستزداد ووفرة الوظائف الخضراء، لكنه من المتوقع أن يهيمن على هذه الوظائف الذكور، وخاصة تلك الوظائف التي تتطلب مهارات عالية وتتمتع بأجور عالية، مما يوضح كيف أن النظام الاقتصادي الأخضر سيكون أيضاً تحت هيمنة النظام الأبوي. وهكذا، تبقى معالجة العوائق التي تمنع المرأة بشكل عام من دخول سوق العمل أو البقاء فيه، أولوية نسوية عالية أثناء التوجه إلى هذا الاقتصاد.

مستقبل العمل هنا

يتوقع البعض أنه سيُجَدّ من شدة هذه الجائحة نسبة الشباب الكبيرة في المنطقة، ومحدودية التنقل بين البلدان، والمناخ الأكثر دفئاً، بينما يتوقع آخرون أن تزداد الآن حدة التفاوتات الاقتصادية الصارخة في المنطقة، والتي كانت السبب في إثارة الاحتجاجات والمظاهرات عبر المنطقة في السنوات العشر الماضية. لذلك، يجب أن توجّه مبادئ عدم التمييز والمساواة والتضامن استجابةً للمنطقة للأزمة الحالية ولانتقال المتسارع إلى عالم العمل المستقبلي. يجب أن تلعب التقاطعات المختلفة، كالجنس والعرق والعمر والطبقة الاجتماعية والميول الجنسية والموقع الجغرافي، دوراً رئيسياً في صياغة الاستجابات للجائحة وللتحديات المتعلقة بوصولنا لمستقبل العمل، وذلك لضمان عدم اقضاء الفئات الأكثر تهميشاً.

إنّ الوضع الحالي يسرّع من إدامة حالة عدم المساواة داخل عالم العمل، والتي سلّطت النسويّات الضوء عليها لعقود. لذلك يجب معالجة أوجه عدم المساواة هذه عبر إبراز ثلاث رسائل رئيسية: (1) يجب معالجة المخاطر المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة بشكل أسرع بكثير مما كان مخططاً له من قبل، إذ لم يعد لدينا الوقت الذي اعتقدنا أنه موجود لمناقشة سياسات الاستجابة التي ستضمن للنساء والفئات المهمشة فرصة النجاح في مستقبل العمل. (2) تشكّل العاملات في مجال الرعاية، سواء بأجر أو بدون أجر، أساس المجتمعات الفعالة والصحية، ومن هذا المنطلق يجب على الفور الاعتراف بعملهن وإعادة توزيعه وتقييمه بشكل عادل. (3) وأخيراً، عندما يعطي العالم الأولوية لحياة الإنسان، فإنه يذهب إلى أبعاد كان يُنظر إليها سابقاً على أنها مستحيلة. وبالتالي، أصبح من المهم، الآن أكثر من أي وقت مضى، الاستمرار في الضغط من أجل أجندة مناصرة للبيئة، ولكن مع الأخذ في الاعتبار أنه يجب التشكيك في الاقتصاد الأخضر إن بقي في ظل النظام الأبوي.

مع كل هذه التحديات تأتي الفرص. ففي هذا العصر الرقمي، وصلت موجة نسوية جديدة⁸ تستخدم أدوات رقمية مبتكرة للمناصرة وكسب التأييد، ولبناء التضامن السريع العابر للحدود، ولحشد المجتمعات بشكل غير مسبوق. من الضروري دعم هذه الجهود النسوية في هذا الوقت الحرج؛ لضمان وصول النساء والفتيات على قدم المساواة إلى الموارد والفرص التي تمكنهن من الإزدهار، أو على الأقل، الحصول على عمل لائق في اقتصاد اليوم المليء بالتحديات. أصبح مستقبل العمل، هنا، وقد حان الوقت لإتخاذ الإجراءات اللازمة بشكل ملموس.

⁸ تتميز الموجة النسوية الرابعة، والتي نشأت في بداية عقد 2010، باستخدام منصات الإنترنت لنشر خطاب نسوي سياسي تقاطعي، والذي يشجع النشاط النسوي على نطاق واسع ويزيد من إمكانيات الحشد.